



كلمة

معالي السيد أحمد أبو الغيط

الأمين العام لجامعة الدول العربية

في الاجتماع الرابع والعشرين لآلية الأمم المتحدة للتنسيق الإقليمي

القاهرة 22 أكتوبر 2018



السيد الدكتور/ محمد الحكيم وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيد/ مراد وهبة مدير المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيدات والسادة،

بداية أود أن أرحب بكم جميعا في رحاب جامعة الدول العربية، والتي يسعدها استضافة واحتضان أعمال الاجتماع الرابع والعشرين لآلية التنسيق الإقليمية الذي يعقد لأول مرة في الجامعة العربية بعد الإعلان عن خطة 2030 عام 2015 بالأمم المتحدة، والذي يناقش موضوعات هامة ستمثل نقطة تحول في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في المنطقة العربية.

السيدات والسادة

تحمل الدورة هذا العام عنوان "التمويل من أجل التنمية" الذي اصبح مؤخرا من أهم الموضوعات المطروحة على الساحة الدولية التي ستحظى بزخم كبير خلال الفترة القادمة وهو ما ينعكس حاليا بالتحضيرات الجارية لعقد القمة العالمية حول التمويل من اجل التنمية عام 2019. وتتبنى المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم سياسات وأنظمة وممارسات لموائمة أعمالها مع التنمية المستدامة، وأصبح هناك حاجة متزايدة الى إيجاد أطر للسياسات والحوافز لتسهيل والتشجيع على التمويل من أجل التنمية المستدامة.

لقد تطور مفهوم التمويل فلم يعد يركز فقط على التمويل المالي المباشر وتدفق رؤوس الأموال في مشروعات البني التحتية، بل أصبح يتوسع ليشمل القطاع المصرفي والقطاع الخاص



ومؤسسات التمويل المالية فضلا عن مؤسسات العطاء الاجتماعي، وكلها يجب أن تنتهج نهجا جديدا يقوم على استغلال الموارد المالية في التوجه نحو الاستثمار المستدام.

وفى هذا الاطار، أود الإشارة إلى الخطوات التي اتخذتها الأمانة العامة في إيلاء هذا الموضوع الاهتمام اللازم الذي تبلور من خلال اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي أعدت تصورا حول مبادرة التمويل المستدامة في المنطقة العربية، حيث عقدت الأمانة العامة اجتماعا لوضع إطار لتفعيل آلية للتمويل المستدام في المنطقة العربية، أوصى بأهمية مشاركة القطاع المالي العام والخاص ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في إنشاء آلية تمويلية مستدامة للدول العربية.

كما ستعقد جلسة رفيعة المستوى عن التمويل المستدام خلال فعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسخته الثانية الذي يعقد شهر نوفمبر القادم تحت رعاية السيد رئيس جمهورية مصر العربية.

السيدات والسادة

ترحب الجامعة العربية بما جاء في استراتيجية تمويل خطة التنمية المستدامة 2030 التي اطلقها السكرتير العام للأمم المتحدة في شهر سبتمبر الماضي، بشأن أهمية استدامة التمويل، عن طريق التوجه إلى استثمارات مستدامة واتخاذ تدابير تحد من تدفق الموارد إلى استثمارات واستخدامات غير مستدامة، وهذا يتطلب موازنة السياسات المالية والاقتصادية العالمية مع خطة عام 2030.

وهناك ثلاثة مبادئ رئيسية يتم الاسترشاد بها لضمان تنفيذ أهداف التنمية حتى لما بعد عام 2030، وهي الشراكة والالتزام والمرونة، فالشراكة نعقدتها بيننا والالتزام هو سبيل تفعيلها



والمرونة هي إتاحة الفرص لتنفيذها، وكل هذا يتطلب ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة في ظل تحديات التمويل المزمرة التي تتمثل في عدم يقين اقتصادي وقيود مالية وتشريعات وقوانين غير متجانسة.

السيدات والسادة

تمثل الاضطرابات في المنطقة العربية تهديدا وتحديا خطيرا يجعل تحقيق التنمية المستدامة أمرا صعباً، نحن بحاجة إلى فهم الأسباب الحقيقية وراء تلك التهديدات والتحديات ومعالجتها حتى نتمكن من تحقيق تطلعات المجتمعات العربية من أجل السلام والتنمية، ويعتبر نقص الموارد المالية أحد العوائق الرئيسية التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو نهج جماعي مطلوب لتحديد الوسائل المبتكرة لتمويل أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

مازالت فجوة التمويل لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية آخذة في الاتساع، وهذا لا يعود إلى نقص الموارد الكافية، بل يرجع أيضاً إلى أن التدفقات المالية لا تستخدم في الاستثمارات الإنتاجية، وفي هذا الصدد نؤكد على خطة عمل أديس أبابا التي توفر إطاراً عالمياً لتمويل التنمية المستدامة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من خلال مواءمة جميع تدفقات التمويل والسياسات الدولية والمحلية مع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أن تنفيذ خططنا الطموحة في المنطقة العربية يضع أعباء ثقيلة على الميزانيات والقدرات العامة، وهو ما يتطلب دعماً دولياً متواصلاً وأكثر فعالية، لا سيما للدول الأقل نمواً والأكثر هشاشة، ونرحب بجميع أشكال التمويل العام الدولي لاستكمال الجهود التي تبذلها الدول لتعبئة الموارد المحلية لتنفيذ خطط التنمية لديها.



وهنا تبرز الحاجة إلى العمل وبجدية على تغيير فلسفة الفكر المالي والمصرفي، والعمل على التشبيك بين المال والمجتمع والبيئة، من خلال نشر الوعي بأن هناك مكسبا حقيقيا وراء تمويل مشاريع التنمية المستدامة. واسمحوا لي هنا وفي اطار التعاون المستدام بين منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بأن اطرح عليكم مقترحا بضرورة إنشاء مجموعة عمل ضمن آلية التنسيق الإقليمية تعنى بالتمويل من أجل التنمية على غرار المجموعات القائمة حاليا والتي أنشئت جميعها لتعزيز وتعظيم العمل الجماعي في الموضوعات المشتركة وذات الأولوية في منطقتنا العربية، وهذا المقترح يتماشى مع توجه الأمم المتحدة الذي جاء في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية بعقد اجتماعا لفرقة عمل مشتركة بين الوكالات، تضم المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة ومنظومة الأمم المتحدة تقوم بتقديم تقريراً سنوياً عن التقدم المحرز في تحقيق النتائج المتوخاة من تمويل التنمية وتوفير وسائل تنفيذ خطة التنمية.

وإنني لأتطلع إلى تعزيز التعاون القائم بين جامعة الدول العربية ومنظمات الأمم المتحدة والجهات الدولية الأخرى القمة العاملة بالمنطقة العربية خلال الفعاليات والمنتديات التي ستعقد على هامش أعمال القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية خلال شهر يناير من العام المقبل.

ختاماً، ارحب بكم جميعاً مرة أخرى في جامعة الدول العربية، متمنياً لأعمال اجتماعكم هذا كل النجاح والتوفيق وأتطلع لمشاركتكم في أعمال الأسبوع العربي للتنمية المستدامة الشهر المقبل لإثراء المناقشات وتبادل الخبرات والتجارب بما ينعكس إيجابياً على المنطقة العربية لتحقيق أهدافها التنموية.